

Auditing compliance in Islamic financial institutions**Aseel Qays Mahdi****Prof.Dr.Sabiha Barazan Farhood**Post-Graduate Institute for Accounting Financial
studies-University of BaghdadPost-Graduate Institute for Accounting Financial
studies-University of Baghdad

aseel.qais1001a@pgiafs.uobaghdad.edu.iq

sabiha@pgiafs.uobaghdad.edu.iq

Received:20/7/2024

Accepted: 27/8/2024

Published:31/3/2025

Abstract

The research aims to identify compliance auditing in Islamic financial institutions, as well as to understand the principles and methods followed in applying compliance auditing by the control and auditing departments in Islamic banks. To achieve the research objective, the descriptive analytical method was employed to describe the data obtained from the sample banks, process, and analyze them to verify the validity of the hypotheses. The research reached several conclusions, the most important of which were that the three banks did not adhere to the financial instruments specific to Islamic banks regarding direct credit facilities. They only used two financial instruments related to Islamic banking operations, which are (Murabaha) and (Qard Hasan), with the latter having a relatively low proportion compared to the total. Additionally, Al-Arabi Islamic Bank did not comply with the central bank's requirements regarding the "cash in the treasury" item and failed to meet ethical obligations concerning fulfilling clients' cash withdrawal needs. The research recommended that banks should adopt a diverse range of Islamic financial instruments in direct credit facilities and not limit themselves to specific tools such as "Murabaha" and "Qard Hasan." Furthermore, Al-Arabi Islamic Bank must comply with maintaining a capital adequacy ratio of no less than 12% in accordance with the Banking Law.

Keywords: Compliance audit, Financial institutions**دور تدقيق الالتزام في تقييم أداء المؤسسات المالية الإسلامية****أ.د. صبيحة برزان فرهود****أسيل قيس مهدي**

المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية /جامعة بغداد

المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية /جامعة بغداد

المستخلص

هدف البحث التعرف على تدقيق الالتزام في المؤسسات المالية الإسلامية، فضلاً عن التعرف على المبادئ والطرائق المتبعة في تطبيق تدقيق الالتزام من لدن أقسام الرقابة والتدقيق في المصارف الإسلامية. ولتحقيق هدف البحث فقد تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي لوصف البيانات التي تم الحصول عليها من المصارف عينة البحث ومعالجتها وتحليلها لغرض التعرف على صحة الفرضيات، وقد وصل البحث الى عدة استنتاجات كان أهمها ، لم تلتزم المصارف الثلاثة في العمل بالأدوات المالية للمصارف الإسلامية والتي تخص التسهيلات الائتمانية المباشرة، واكتفى بأثنين من الأدوات المالية التي تخص العمل المصرفي الإسلامي وهي (مرابحات) و(القرض الحسن) والذي كان نسبتهما قليلة نسبة الى المجموع. وكذلك عدم التزام مصرف العربية الإسلامي بمتطلبات البنك المركزي والخاصة ببند (النقد في الخزينة) ، فضلاً عن عدم الالتزام الأخلاقي تجاه تلبية احتياجات السحب النقدي للعملاء. وقد اوصى البحث بضرورة اعتماد المصارف للأدوات المالية الإسلامية المتنوعة في التسهيلات الائتمانية المباشرة، وعدم الاقتصار على أدوات محددة ك"مرابحات" و"القرض الحسن". وضرورة التزام مصرف العربية الإسلامي بالاحتفاظ بنسبة كفاية رأس المال لا تقل عن 12% وفقاً لقانون المصارف.

الكلمات المفتاحية: تدقيق الالتزام , المؤسسات المالية الإسلامية.

introduction مقدمة

يعد تدقيق الالتزام أساسياً في عملية تحديد ما إذا كانت الجهة الخاضعة للتدقيق تلتزم بقواعد وإجراءات محددة مسبقاً أو على وفق ضوابط موضوعة بوساطة سلطة أعلى، إذ تحكمه مجموعة من الإجراءات والقواعد المستندة إلى المعايير، والتوجيهات، وتتم عملية تدقيق الالتزام بعدة مراحل تبدأ من مرحلة ما قبل التخطيط وهي بمثابة الحسابات الأولية، أو الأساسية، ومرحلة التخطيط، ومرحلة تنفيذ التدقيق، ومرحلة التقرير والمتابعة، ويقوم تدقيق الالتزام من خلال التأكد من مدى التزام (امتثال) الجهات محل الرقابة للقوانين والأنظمة والأحكام والقرارات النافذة في إدارة أنشطتها المختلفة، بحيث يكون للجهاز الأعلى دوراً أساسياً في تقييم هذا الامتثال وصحة البيانات فضلاً عن على سلامة الأداء وفق الأطر القانونية، وعليه فإن تدقيق الالتزام قد تم تحديده ووضعه ضمن إطار المبادئ الأساسية للتدقيق الواردة بالمعيار الدولي ISSAI100 فضلاً عن التفصيلات الواردة في معيار رقابة الالتزام المعيار ISSAI4000 والمتعلقة في مقدمة عامة للتدقيق على الالتزام.

المبحث الأول : منهجية البحث والدراسات السابقة The Methodology of Research & previous studies

أولاً: منهجية البحث The Methodology of Research

1- مشكلة البحث **Research Problem**:- تتمثل مشكلة البحث في غياب برنامج لتدقيق الالتزام في المصارف الإسلامية عينة البحث، مما أدى إلى تأثير سلبي في القوائم المالية، ومن ثم قد أثر هذا الغياب على الشفافية والمصادقية المالية، مما يؤثر سلباً على تقييم الأداء المالي ويزيد من المخاطر التشغيلية. كما يمكن أن يضعف الثقة التنظيمية ويؤدي إلى تخفيض التصنيف الائتماني، مما يعيق التخطيط الاستراتيجي والنمو المستدام، وعليه يمكن صياغة مشكلة البحث في التساؤلات الآتية:

1.1- ماهي ابعاد التحديات، والعقبات التي تواجه تدقيق الالتزام بالمؤسسات المصارف الإسلامية ؟

2.1- ماهي الآثار التي تنعكس في المصارف الإسلامية نتيجة لتطبيق تدقيق الالتزام ؟

2- أهمية البحث **Research Importance**:- تأتي أهمية البحث من ازدياد الاهتمام بجوانب تدقيق الالتزام، كما توفر الدراسة النصائح لإدارات المصارف الإسلامية لتعزيز الالتزام بتطبيق تدقيق الالتزام مما يعزز من نشاطها، ومركزها المالي، وتظهر أهمية البحث في جانبه العلمي من خلال إيجاد برنامج لتدقيق مدى التزام المصارف عينة البحث.

3- هدف البحث **Research Objectives**:- يسعى البحث لتحقيق أهداف عدة وهي كالآتي:

1.3- التعرف على تدقيق الالتزام في المؤسسات المالية الإسلامية.

2.3- التعرف على المبادئ والطرائق المتبعة في تطبيق تدقيق الالتزام من لدن أقسام الرقابة والتدقيق في المصارف الإسلامية.

3.3- دراسة وتحليل مدى التزام المصارف الإسلامية عينة البحث بمتطلبات تدقيق الالتزام .

4- فرضيات البحث **Research hypothesis**:- على ضوء مشكلة البحث وأهدافه يسعى البحث لإثبات الفرضية الرئيسية "

إن تطبيق برنامج لتدقيق الالتزام في المصارف الإسلامية من شأنه أن يسهم في تحسين جودة القوائم المالية، وتعزيز الشفافية والمصادقية المالية".

5- منهج البحث **Research method**:- سيتم اعتماد المناهج الآتية:- المنهج الاستنباطي. سيتم الاعتماد في الجانب

النظري للبحث على الآتي لغرض التوصل الى استنتاجات نظرية تدعم افكار البحث :

1.5- الكتب والمصادر العربية والاجنبية.

2.5- الرسائل و الأطاريح التي تخص موضوع البحث.

3.5- البحوث المنشورة في المجالات العلمية ذات الصلة بالبحث.

4.5- المقالات المنشورة على شبكة المعلومات ذات الصلة بالبحث.

المنهج الوصفي التحليلي : سيتم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي لوصف البيانات التي تم الحصول عليها من المصارف عينة البحث ومعالجتها وتحليلها لغرض التعرف على صحة الفرضيات .

6- **حدود البحث Research method**:-1.6- الحدود المكانية : تتمثل الحدود المكانية في المصارف الإسلامية عينة البحث.

2.6- الحدود الزمانية: ستشمل الحدود الزمانية للبحث البيانات المالية وتقارير المصارف الإسلامية عينة البحث، السنوية

والمرحلية للأعوام من 2021-2022 .

ثانيا: دراسات سابقة

1- دراسة (لجنة المعايير المهنية للمنظمة العربية للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة (الاربوساي)، (2020)

عنوان الدراسة	"تدقيق الالتزام في ظل وباء كوفيد -19"
نوع الدراسة	بحث منشور
هدف الدراسة	هدفت الدراسة إلى تسليط الضوء على دور الأجهزة العليا للرقابة بتقديم خدمة الرقابة في ظل تداعيات أزمة (كوفيد 19)، من خلال الاعتماد على المسؤوليات والواجبات الأساسية المنصوص عليها بالقوانين المنظمة للعديد من الأجهزة العليا للرقابة، والمستسقة من المعايير الصادرة عن منظمة (الانتوساي).
ادوات الدراسة	اعتمدت الدراسة على تفصيلات المعيار (ISSAI4000) والمتعلقة في تدقيق الالتزام، وكذلك مقارنة بالمعايير (5510) المتعلقة بالرقابة على خفض مخاطر الكوارث، والمعيار (5520) المتعلقة بالرقابة على المساعدات المتعلقة بالكوارث، والمعيار (5530) المتعلقة بتكييف إجراءات التدقيق لتأخذ بالحسبان المخاطر المتزايدة للاحتيال في حالة الطوارئ .
اهم استنتاجات الدراسة	ضعف القدرة على مواكبة التغييرات السريعة والمستمرة في عملية التدقيق والتي ليس لها تنظيم مسبق أو سند قانوني سؤاء من الجهاز الرقابي أم الجهة الخاضعة للرقابة، وتدني قدرة الجهاز الأعلى للرقابة في التواصل عن بعد في تغطية البرامج المخططة ونطاق تدقيقها مع الجهات الخاضعة وانعكاس ذلك على النتائج، ومن ثم دقة الرأي والاستنتاج، وكذلك تدني الوقت الكافي والمتاح والصعوبة في مسارات التواصل عن بعد وبالتالي انعكاس ذلك والتأثير في جودة مخرجات التدقيق.
اهم التوصيات	التأكيد المستمر على دور ومسؤولية الإدارة العليا بالجهات الخاضعة في الأداء وتحقيق الأهداف المرجوة على وفق الالتزام بالمتطلبات القانونية والتشريعية، وتقوية فعاليات منظومة الشفافية في إدارة المال العام وتعزيز مكانتها واعداد التقارير المطلوبة مما يعزز من المساءلة على وفق التشريعات ويعزز ثقة الجمهور بالأعمال، وايضا عقد لقاءات توعوية وشرح ثقافة الالتزام وكل ما يلزم لتنفيذ الإجراءات التي تتماشى مع المعايير والممارسات المهنية في ضوء الأزمة.

2-دراسة (مهند، 2023)

عنوان الدراسة	"تدقيق الالتزام على وفق معايير الانتوساي وانعكاسه على جودة التقارير الرقابية (بحث تطبيقي)"
نوع الدراسة	بحث مقدم للحصول على شهادة المحاسبة القانونية
هدف الدراسة	هدفت الدراسة الى التعرف على معايير التدقيق الصادرة من الانتوساي ذات العلاقة بتدقيق الالتزام واطار الانتوساي للتوجيهات و الاصدارات المهنية (IFPP) ، كما هدف البحث الى تقييم التزام ديوان الرقابة المالية الاتحادي لعينة من الهيئات الرقابية بمعيار واطار تدقيق الالتزام الصادر من منظمة الانتوساي.
ادوات الدراسة	اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي وكانت قائمة الفحص اداة البحث التي وزعت على عينة بلغت (30) مبحوثا، كما استعمل الباحث برنامج التحليل الاحصائي (SPSS) لقياس العلاقة بين تدقيق الالتزام وجودة التقارير الرقابية.

أهم استنتاجات الدراسة على الرغم من أن ديوان الرقابة المالية الاتحادي انظم الى منظمة الانتوساي في عام (1974) إلا أنه لم يعد تقرير منفصل عن تدقيق الالتزام ، فضلا عن تحقيق الهيئات الرقابية التابعة لديوان الرقابة المالية الاتحادي نسبة التزام بلغت (72%) مما يدل على وجود انحراف في الالتزام ونسبة (28%) ناتجة عن عدم الإيفاء بالمتطلبات.	أهم التوصيات ضرورة تبني معيار تدقيق الالتزام (ISSAI4000) وإطار الانتوساي للتوجيهات و الإصدارات المهنية (IFPP) الصادر من منظمة الانتوساي ، فضلا عن ضرورة قيام الهيئات الرقابية التابعة لديوان الرقابة المالية الاتحادي بالإيفاء بالمتطلبات الخاصة بتدقيق الالتزام.
---	---

3-دراسة (Abbas, et .,al, 2020)

عنوان الدراسة "Audit Compliance And Its Role In Reducing The Manifestations Of Administrative And Financial Corruption Of Government Institutions (Applied Research In The Federal Office Of Financial Supervision " "تدقيق الالتزام ودوره في تقليل مظاهر الفساد الإداري والمالي في المؤسسات الحكومية (بحث تطبيقي في مكتب الرقابة المالية الاتحادي)"	نوع الدراسة بحث منشور
هدف الدراسة هدفت الدراسة إلى تقديم إطار مفاهيمي لتدقيق الامتثال وآليات مكافحة الفساد الإداري والمالي، مع التركيز على تحليل تأثير تقارير تدقيق الامتثال في مكافحة هذه الأنواع من الفساد داخل المؤسسات الحكومية، من خلال استعراض التقارير المنشورة من قبل مكتب الرقابة المالية الاتحادي.	ادوات الدراسة استعمل الباحثون التجارب والدراسات الميدانية فقد قاموا بتحليل الوثائق ولتقارير لمكتب الرقابة المالية الاتحادي، واستخدام المنهج الاستنباطي لتحليل البيانات وصياغة النتائج. تم التركيز على تقييم الامتثال للتعليمات والقوانين المالية والإدارية من خلال مراجعة التقارير وتحليل الملاحظات والتحفظات الواردة فيها.
أهم استنتاجات الدراسة غياب تقرير مستقل عن تدقيق الامتثال لمكافحة الفساد الإداري والمالي في مكتب الرقابة المالية الاتحادي، مما يعني أن هناك نقصاً في الربط المنهجي بين اختبارات التدقيق، والقوانين، والتعليمات المطبقة. وكشفت الدراسة أن معظم المؤسسات الحكومية لا تلتزم بالقوانين والتعليمات المفروضة، مما يسهم في استمرار، وانتشار الفساد الإداري، والمالي، وفقاً لنتائج لجنة النزاهة التي أظهرت أن الفساد يكبد الدولة خسائر تقدر بمليارات الدولارات.	أهم التوصيات ضرورة تفعيل دور تقارير تدقيق الامتثال في مكافحة الفساد الإداري والمالي من خلال إعداد تقرير مستقل يركز على تدقيق الامتثال لمكافحة الفساد. ينبغي أن يشمل هذا التقرير ربط اختبارات التدقيق بالقوانين والتعليمات الخاصة بمكافحة الفساد بشكل فعال ومنهجي. وبضرورة تقديم الدعم والإرشاد للمؤسسات الحكومية لتعزيز التزامها بالقوانين والتعليمات المنظمة للمال العام، وذلك للحد من الفساد الإداري والمالي. يشمل ذلك تحسين الأنظمة المالية والإدارية وتوفير التدريب اللازم للمسؤولين عن الرقابة المالية والإدارية.

4-دراسة (Bonful et al, 2020)

عنوان الدراسة "Limiting Spread of COVID-19 in Ghana: Compliance Audit of Selected Transportation Stations in the Greater Accra Region of Ghana". للحد من انتشار كوفيد-19 في غانا: تدقيق الالتزام في محطات النقل المختارة في منطقة أكرا الكبرى "بغانا"	نوع الدراسة بحث منشور
--	-------------------------------------

هدف الدراسة	هدفت الدراسة تقييم مدى الامتثال لتوصيات منظمة الصحة العالمية بشأن غسل اليدين والتباعد الاجتماعي، والجسدي في محطات النقل العام المختارة بمنطقة أكر الكبرى في غانا. تم إجراء هذه الدراسة لتوفير بيانات يمكن أن تُستخدم لتوجيه السياسات، والتواصل لتغيير السلوك، بغية تقليل انتشار COVID-19 في غانا وفي البيئات المماثلة.
ادوات الدراسة	استعملت الدراسة الاستبيان وقد تم صياغة الأسئلة بناء على تعليمات منظمة الصحة العالمية (WHO) ، تم استخدام برنامج (STATA) لإدارة البيانات وتحليلها. وتم تلخيص البيانات باستخدام الإحصاءات الوصفية وتم تقييم مستويات الامتثال من تحديد النتائج المجمعة، وتقسيمها على نحو رباعيات لتحديد مستويات الامتثال المختلفة .
اهم استنتاجات الدراسة	إن معظم محطات النقل في منطقة أكر الكبرى لا تمتثل بشكل كافٍ لتوصيات النظافة اليدوية، والتباعد الاجتماعي. وهذا يشير إلى وجود فجوة كبيرة بين السياسات الصحية الموصى بها، والممارسات الفعلية على الأرض، مما يعرض العديد من الأشخاص لخطر انتقال العدوى.
اهم التوصيات	ينبغي على الجهات المعنية تعزيز التوعية بخطر انتشار فيروس COVID-19 ، خاصة في محطات النقل العام. هذا يشمل توفير التعليم المناسب والمستمر حول أهمية النظافة اليدوية، والتباعد الاجتماعي، واستخدام وسائل التواصل المحلية لنشر رسائل الوقاية بطريقة يسهل فهمها، وتطبيقها من لدن الجمهور.

المبحث الثاني: مدخل مفاهيمي للتدقيق الالتزام

أولاً: مفهوم وتعريف تدقيق الالتزام:- هو تدقيق شامل للوظائف المختلفة داخل الوحدة الاقتصادية للتأكد من كفاءة هذه الوظائف وفعاليتها وملائمتها عن طريق تحليل الهيكل التنظيمي وتقويم حجم كفاءة الاساليب الاخرى المتبعة للحكم على مقدار تحقيق اهداف الوحدة الاقتصادية عن طريق هذه الوظائف، (Alivan et al., 2017: 125) ، وكذلك أنه تدقيق الالتزام يمثل اجراءات منظمة لتقييم فاعلية وكفاءة نشاط الوحدة وتقديم تقرير مناسب الى الادارة المختصة حول النتائج وإعطاء التوصيات الضرورية للإصلاحات. وتتكون عمليات تدقيق الالتزام من سلسلة مختلفة من عمليات التدقيق التي يجريها المدققون الخارجيون والداخليون من أجل الوفاء بالمتطلبات القانونية أو اللوائح التنظيمية، أو معايير الصناعة، أو الالتزامات الرسمية الأخرى (722: 2020, et al, Susriana). وقد بين مجموعة من الباحثين أن تدقيق الالتزام يعدّ العنصر الرئيس في عملية التدقيق الخارجي والداخلي للمعلومات المالية والاجتماعية والبيئية ، وهناك وجهات نظر متباينة حول تدقيق الالتزام من قبل الباحثين والمنظرين ويمكن إيجازها بالجدول الآتي:

الجدول (1) تعريف تدقيق الالتزام

ت	الباحث والسنة	التعريف
1	(Adams et al, 2004) (2004 et al, Cooper)	توفير المصادقية والشفافية للمعلومات المقدمة إلى أصحاب المصلحة
2	(O'Dwyer et al, 2005) (Shelly, 2006)	فحص وتقييم منظم وشامل وبناء للهيكل التنظيمي والسياسات وطرق الادارة، ويشمل تدقيق مختلف الانشطة التي تمارسها الإدارة للتحقق فيما اذا كانت موارد الوحدة تدار من قبل الادارة بطريقة اقتصادية وكفاءة للحصول على أفضل النتائج وفي اقصر وقت ممكن بما يتفق مع الاهداف المرسومة ومن ثم تقييم النتائج والتوصيات الى الإدارة من أجل تشجيعها على زيادة الكفاءة وبالتالي الفاعلية.
	(Weber, 2014)	وظيفة تقييم مستقلة تقيم نظام الرقابة الداخلية في الوحدة الاقتصادية لخدمة الوحدة ككل فهذه الوظيفة تفحص وتقيم بشكل مستقل عن ادارات الوحدة مدى كفاية نظام الرقابة الداخلية لتحقيق جوانب التدقيق الثلاثة وهي: الاقتصادية والكفاءة والفاعلية.
3	(Arens et al, 2014)	هو أحد انواع التدقيق والذي يحدد ما اذا كانت الجهة الخاضعة للتدقيق تتبع إجراءات أو قواعد أو لوائح محددة تم وضعها من قبل هيئة أو سلطات عليا ويرفع تقرير نتائج عملية تدقيق الالتزام الى الادارة، لأن الادارة هي الطرف الرئيسي الذي يهتم بمقدار الالتزام بالقوانين والانظمة والتعليمات، ومن أمثلة اجراءات تدقيق الالتزام هو فحص الاتفاقيات التعاقدية مع

		البنوك وباقي المقرضين للتأكد من امتثال الشركة للمتطلبات القانونية.
4	(Simnett et al, 2019)	هو التقييم المستقل لمدى التزام موضوع معين، بقواعد وقوانين الميزانية والانظمة والقرارات ذات الصلة والسياسات والقواعد المقررة والشروط المتفق عليها والمبادئ العامة التي تحكم الادارة
5	(Al-Saadi et al., 2019)	عملية تتضمن مراجعة الضوابط الرقابية (المالية والتشغيلية والعمليات) للحكم على جودة وملائمة الانظمة التي تم وضعها، للتأكد من الالتزام بالقوانين والانظمة والتعليمات والمعايير الموضوعية، ويقوم المدقق من خلال هذا النوع من انواع التدقيق بالتأكد من مدى تطبيق القوانين الموضوعية والتعليمات والضوابط فضلا عن الى التأكد من ان اجراءات الجودة قد طبقت بصورة صحيحة، وأن الهدف الاساسي من تدقيق الالتزام هو لتحديد فيما اذا كانت الشركة قد التزمت بالاجراءات والقواعد الموضوعية من سلطة اعلى.
6	(Kesimli, 2019)	عملية قياس لمستوى التزام الجهات الخاضعة للتدقيق بالقواعد المحددة مسبقاً والمقبولة والمعايير العامة التي تحددها الجهات العليا أو الوكالات الحكومية" هذا ويعد تدقيق الامتثال نوع من انواع التدقيق التي يتم إجراؤه لتأكيد ما إذا كانت الشركة تتبع شروط الاتفاقية، أو القواعد واللوائح المطبقة على نشاط أو ممارسة تحددها وكالة أو سلطة خارجية.
7	(Al-Jawhar et al., 2020)	هو عملية تحديد مدى التزام الوحدة الاقتصادية موضوع التدقيق بالسياسات الإدارية المحددة أو القوانين المعمول بها، والمعيار المستخدم لقياس هذا الالتزام قد يكون السياسات التي تتبناها الإدارة أو قانونا ما وما يرتبط به من لوائح تنفيذية مثل قانون الضرائب، قانون الشركات، قانون العمل... الخ.

المصدر: من إعداد الباحثان بالاعتماد على المصادر أعلاه

وترى الباحثتان وفي ضوء التعاريف السابقة والتي يمكن ان نستنتج بعض الخصائص منها:

- 1- أن تدقيق الالتزام هو عملية فحص يتم وضعها للتأكد من أن المؤسسة تلبى أي متطلبات قانونية أو إرشادات داخلية.
- 2- أن تدقيق الالتزام يتحدد ما اذا الجهات الخاضعة للتدقيق تعمل على وفق المعايير أم لا وهو توسيع لنطاق الرقابة الداخلية ليشمل وضع الضوابط الرقابية من المجالات الإدارية والتشغيلية وتقييمها مثل اللوائح والضوابط والسياسات.
- 3- أن تدقيق الالتزام ينقسم على تدقيق التزام داخلي تقوم به جهة داخلية متمثلة بالمدقق الداخلي الغرض منه التأكد من ان الشركة ملتزمة بالأنظمة والتعليمات الموضوعية من قبل الادارة العليا فضلا عن الالتزام بالقوانين واللوائح، ومن جهة اخرى يوجد تدقيق التزام خارجي يقوم به مراقب الحسابات والاجهزة العليا للرقابة.

ثانياً: أهداف تدقيق الالتزام :- يتوقف نجاح أي نشاط على تحديد الاهداف بدقة ووضوح وتحديد الوسائل لتحقيق الاهداف مع مراعاة الفاعلية والكفاءة وفعالية وسائل الرقابة المالية والمحاسبية التي تتبعها الوحدة الاقتصادية وفعاليتها الاقتصادية كافة. ولما كان التدقيق الالتزام يتم بعد تنفيذ العمليات المحاسبية فقد كان اكتشاف الغش والاختفاء وضبط البيانات المحاسبية يمثل الهدف الاساسي لتدقيق الالتزام، أي التحقيق (Verification) للتأكد من سلامة السجلات، والالتزام بالمعايير المحاسبية، والمحافظة على اصول الوحدة الاقتصادية، ولقد صاحب تطور مهنة التدقيق تطور ملحوظ في اهدافها ومدى التحقق والفحص وكذلك درجة الاعتماد على تدقيق الالتزام. وقد حدد معهد المدققين الداخليين الامريكي اهداف تدقيق الالتزام بالاتي:

- 1- التأكد من ان السياسات والخطط والاجراءات الموضوعية من قبل الادارة تنفذ كما هي دون أي انحراف.
- 2- تدقيق وتقييم مدى كفاءة وفعالية وسائل الرقابة المالية والمحاسبية التي تتبعها الوحدة الاقتصادية.
- 3- التأكد من توفر حماية كافية لأصول الوحدة الاقتصادية ضد السرقة والاختلاس والاسراف.
- 4- التحقق من امكانية الاعتماد على البيانات المحاسبية والاحصائية المثبتة في دفاتر وسجلات الوحدة الاقتصادية.
- 5- تقييم الاداء على مستوى مراكز المسؤولية.

أما لجنة المعايير المهنية والرقابية التابعة للرابوساي فقد بينت أن هدف تدقيق الالتزام هو "تمكين الاجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة، من تقييم مدى التزام أنشطة الوحدات الاقتصادية بالقواعد والقوانين ، والانظمة والقرارات ذات الصلة والسياسات والقواعد المقررة ، والشروط المتفق عليها، والمبادئ العامة التي تحكم الادارة المالية السليمة للقطاع العام، وسلوك الموظفين الحكوميين التي تحكمها ، وينطوي ذلك على أعداد التقارير عن مدى التزام الهيئة الخاضعة للرقابة بالمعايير الموضوعية .

ثالثاً: مراحل تدقيق الالتزام :- يمر تدقيق الالتزام بمراحل التخطيط، والتنفيذ، والتقرير، والمتابعة، وأن هناك إجراءات على وجه التحديد يتم إتباعها، إذ أن تدقيق الالتزام يمر بالمراحل الآتية:

1- مرحلة التخطيط :- إن مصطلح التخطيط بصورة عامة يعرف بأنه عملية جمع المعلومات وتنظيمها وتحليلها وصولاً إلى الأهداف المرجوة، بينما يعرف مصطلح التخطيط لعملية التدقيق بأنه " وضع خطة تدقيق شاملة للعملية وتطوير هذه الخطة، وذلك من أجل تخفيض مخاطر تدقيق الالتزام إلى مستوى منخفض بشكل مقبول " (Jum'a, 2017: 249)

2- مرحلة التنفيذ:- أن مرحلة التنفيذ تعد من أهم المراحل إذ أن على المدقق أن يجمع أدلة تدقيق كافية ومناسبة توفر أساس مناسب لاداء الرأي أو الاستنتاج، وتعد الكفاية مقياس لكمية الأدلة، في حين أن المناسبة تتعلق بنوعية الأدلة من حيث ملاءمتها وصحتها وإمكانية الاعتماد عليها. وغالباً ما يحتاج مدقق الالتزام إلى الجمع والمقارنة بين الأدلة من مصادر مختلفة لاستيفاء متطلبات الكفاية المناسبة، وبعد ذلك يقوم المدقق بالنظر في ادلة التدقيق وتقييمها والتي تدعم تقرير التدقيق حول الالتزام أو عدم الالتزام أو الادلة التي تبدو متعارضة، وبعد إكمال عمليات التدقيق، يقوم المدقق بمراجعة وثائق التدقيق لتحديد ما إذا كان الموضوع قد تم فحصه بقدر كاف وبصورة مناسبة. (ISSAI4000:58).

3- مرحلة التقرير والمتابعة :- في هذه المرحلة يتم إعداد تقرير لاطلاع أصحاب المصلحة، والآخرين المسؤولين عن الحوكمة والجمهور على نتائج عمليات التدقيق كما يهدف إعداد التقرير أيضاً إلى تسهيل المتابعة، والإجراءات التصحيحية، وإصدار تقارير أو قرارات قضائية ملزمة قانوناً، يجب أن تكون التقارير سهلة الفهم وخالية من الغموض أو الإبهام وكاملة، وينبغي أن تكون موضوعية وعادلة وألا تتضمن سوى المعلومات التي تؤيدها أدلة تدقيق كافية ومناسبة، وأن تضمن وضع النتائج في إطارها وسياقها الصحيحين ويعتمد وضع التقرير، ومضمونه على طبيعة التدقيق والمستخدمين المستهدفين والمعايير المعمول بها، والمتطلبات القانونية وقد يحدد تفويض الجهاز الأعلى للرقابة المالية والمحاسبة والقوانين أو الأنظمة الأخرى المعنية بتصميم التقارير أو صياغتها، والتي قد تكون مختصرة أو مطولة (ISSAI4000:59-60).

رابعا: استقلالية وموضوعية مدقق الالتزام:- يعد مفهوم الاستقلال بشكل عام حجر الزاوية في أي عملية تدقيق أو أي عملية رقابية أو تقييمية، ولا تعد الخدمات الرقابية والتدقيقية ذات قيمة بعيداً عن مفهومي الموضوعية والاستقلالية (Nour El-Din, 2015: 217)، حيث أكدت جميع تعريفات التدقيق على مبدأ الاستقلالية اعتباره مبدأ أساسياً، وليمكن المدقق من تحقيق أهداف التدقيق يجب أن يكون موضوعياً ومستقلاً حتى يتسنى للإدارة أن تضع كامل ثقها به، وتعتمد على نتائجه وتوصياته (Nazmi et al., 2020: 22). ويشير مفهوم الاستقلالية إلى البعد عن تضارب المصالح التي تتطلب من المدقق الداخلي أن يكون مستقلاً عن الأنشطة التي يقوم بتدقيقها، وأن يكون بعيداً عن تأثير الجهة التي يتولى تدقيق عملياتها، وهذا يعني شعور الممارسين بأنهم قادرين على اتخاذ قراراتهم بدون ضغوط أو انقياد لمن تكون القرارات لها تأثير عليهم" (Al-Mudallal, 2017: 62).

أما مفهوم الموضوعية فيتعلق "بنوعية التقديرات والقرارات والأحكام وجودتها انطلاقاً من الحالة الذهنية التي يمر بها والتي لا يشعر من خلالها بتضارب المصالح"، بمعنى أن الموضوعية هي نتاج الاستقلالية، كما أن غياب عنصر الاستقلالية بالنسبة للمدقق الداخلي يفقد القدرة على تحقيق الموضوعية وإضافة أية قيمة للوحدة الاقتصادية، وبمعنى آخر تفقد العملية التدقيقية قيمتها، غير أن مفهوم الاستقلالية مفهوم مطلق وصعب التطبيق، فمدقق الالتزام مرتبط بالوحدة الاقتصادية ارتباطاً تعاقدياً (Mutchler, 2004: 235).

خامساً: قواعد وآداب مهنة مدقق الالتزام :- تتضمن قواعد سلوك وآداب المهنة مجموعة مبادئ تمثل القيم الأخلاقية التي تعتبر بمثابة مقاييس مثالية للسلوك المهني، ومجموعة قواعد تمثل الصفات السلوكية التي يتعين على العضو التحلي بها عند ممارسة أعماله وعند تعامله مع زملاء المهنة والزبائن وغيرهم.

وتعد المعلومات المالية المستخرجة من السجلات المحاسبية للزبون والمعرضة بشكل يظهر مركزها المالي في تاريخ معين ونتاج أعمالها والتغير في حقوق ملاكها خلال فترة محددة وفقاً لأساس محاسبي ملزم والمتمثلة بالمعايير المحاسبية الدولية والقواعد المحاسبية المحلية وانظمة الشركات ذات العلاقة. (Zaroub, 2019: 43)

إن المبادئ والقيم الأخلاقية التي تتضمنها قواعد سلوك وآداب المهنة ليست ابتكاراً جديداً بل تمثل قيماً إسلامية أصيلة مصدرها القرآن والسنة ونادت بها مبادئ الإسلام فمبادئ الشهادة الصادقة واجتناب شهادة الزور وعدم كتمان الحق الاستقامة والصدق والأمانة والتمسك بالحق والعدل والتحكم في الأهواء وعدم الخيانة والاخلاص في أداء العمل والشفافية كلها من مكارم الأخلاق التي جاء الإسلام ليتمها، وتتضمن قواعد سلوك وآداب المهنة مدخلاً يوضح أساس المبادئ التي أعدت في ضوئها القواعد والربط بين هذه المبادئ والقيم الإسلامية، ومبادئ ترتكز على مجموعة من القيم الأخلاقية تعتبر بمثابة مقاييس مثالية للسلوك المهني تحكم الأطار العام لأعداد القواعد، والتي تشمل مجموعة من الصفات السلوكية التي يتعين على العضو التحلي بها كحد أدنى. والعلاقة بين قواعد سلوك وآداب المهنة والمعايير المهنية الأخرى هي علاقة ارتباط وكل منها بكل الآخر، فالقواعد في كثير من الأحيان تعتبر مكملة ومفسرة لما قد يرد من أحكام عامة في المعايير المهنية. فما قد يرد إجمالاً في معايير التدقيق - مثل موضوع الاستقلال - تضع له قواعد سلوك وآداب المهنة أحكاماً تفصيلية، كما أن قواعد سلوك وآداب المهنة تتضمن أحكاماً تفصيلية لبعض المواضيع التي لا تتطرق إليها المعايير عادة مثل العمولات والإعلان (Mohammed, 2021: 59).

1- المسؤولية:- يتعرض الأعضاء عند قيامهم بمسؤولياتهم المهنية لاتخاذ قرارات مهنية وحساسة في جميع أوجه نشاطهم، وتقع على الأعضاء مسؤوليات هامة تجاه الجهات المستفيدة من خدماتهم وتجاه المجتمع ككل نظراً للدور الهام الذي يؤديه في المجتمع. ولذا يتعين عليهم الالتزام المستمر بالتعاون فيما بينهم لتحسين أدائهم، والاحتفاظ بثقة المجتمع، والقيام بمسؤولياتهم الخاصة في إدارة شؤون مهنتهم والحفاظ على التقاليد المهنية والرفع من شأنها. (Al-Hussein et al., 2017: 102)

2- مصلحة المجتمع:- يتعين على الأعضاء أداء أعمالهم بالطريقة التي تحافظ على مصلحة المجتمع واحترام ثقته واطهار التزامهم بالأطوار المهني. ومن أبرز العلامات المميزة للمهنة قبول المسؤولية تجاه المجتمع الذي يتكون من العملاء. مانحي الائتمان، الهيئات الحكومية، أصحاب الأعمال، المستثمرين، وغيرهم من المستفيدين الذين يعتمدون على موضوعية وأمانة الأعضاء. وهذا الاعتماد يفرض على الأعضاء مسؤولية عامة تجاه المجتمع. (Karaja, 2020: 79)

3- الأمانة والاستقامة:- تتطلب الأمانة والاستقامة من العضو - ضمن أمور أخرى - أن يكون نزيهاً وعفيفاً وصادقاً بما لا يتعارض من سرية أعمال العملاء وعدم الإخلال بمصلحة المجتمع من أجل مغانم أو مزايا شخصية. كما تتطلب الالتزام بنص وروح المعايير الفنية والأخلاقية، وعدم تأويل المعايير بما لا تحتمل. ولا يتعارض ذلك مع الخطأ غير المقصود أو الاختلاف غير المغرض في الرأي. إلا أن الإهمال والتخلي والتغاضي عن المبادئ تتعارض مع الأمانة والاستقامة. (Jum'a, 2017: 55)

4- الموضوعية والاستقلال:- تعطي الموضوعية والاستقلال قيمة لخدمات العضو وهي إحدى العلامات المميزة للمهنة. وتتطلب الموضوعية من العضو أن يكون محايداً ويتمتع باستقلال فكري في جميع ما يتعلق بخدماته المهنية ولا يكون له أي مصالح متعارضة. وأن يتجنب أي علاقات قد تبدو أنها تقوده موضوعية واستقلاله عند تقديم خدماته المهنية. (Al-Husseini, 2017:)

106

5- العناية المهنية الواجبة:- يجب على العضو أن يلتزم بمعايير المهنة الفنية والأخلاقية، وأن يسعى على الدوام لتحسين كفاءة وجودة خدماته، وأن يؤدي مسؤوليته المهنية على أكمل وجه، والسعي إلى الامتياز هو لب العناية المهنية الواجبة، ولتحقيق ذلك يتعين على العضو أداء مسؤولياته المهنية بكفاءة وإخلاص. وتتطلب العناية المهنية الواجبة التزاماً بأداء الخدمات المهنية على أكمل وجه يستطيع العضو تقديمه مع الاهتمام بمصالح العملاء أفضل اهتمام وبما يتفق مع مسؤولية المهنة تجاه المجتمع بصفة عامة (Awad, 2016: 80)

6- نطاق وطبيعة الخدمات:- يتعين على العضو الممارس أن يلتزم بقواعد سلوك وآداب المهنة عند تحديد نطاق وطبيعة الخدمات التي يؤديها. وتتطلب المصلحة العامة أن تتفق الخدمات المهنية التي يقدمها الأعضاء الممارسون مع السلوك المهني المقبول، فالأمانة والاستقامة تتطلب ألا تستغل ثقة المجتمع لتحقيق مكاسب ومزايا شخصية. وتتطلب الموضوعية والاستقلال من الأعضاء

عند ادائهم لخدماتهم المهنية التحرر من اي تضارب في المصالح. وتتطلب العناية المهنية الواجبة ان تؤدي الخدمات بكفاءة واخلاص (Al-Omrat, 2019: 61).

المبحث الثالث: تحليل وتدقيق الالتزام للمصارف الاسلامية (عينة البحث) :- سيتم في المبحث الحالي بإعداد إجراءات تدقيق الالتزام بالمعايير المهنية للمصارف الاسلامية (عينة البحث) لغرض تحقيق أهداف البحث والآتي:

1- تحليل بنود قائمة المركز المالي للموجودات والمطلوبات للسنتين 2021 - 2022 للمصارف عينة البحث

لغرض الوقوف على مدى التزام المصارف عينة البحث بالمعايير والقوانين النافذة عند إعدادها للقوائم المالية ، ودور تدقيق الالتزام في متابعة الآليات والأسس التي يتم عن طريقها إعداد تلك القوائم ، سيتم تحليل بنود قائمة المركز المالي للموجودات والمطلوبات للمصارف وكالاتي:

1.1- الموجودات

1.1.1- نقد في الصندوق وأرصدة لدى البنك المركزي العراقي لمصرف الجنوب الاسلامي:- تعتبر الأرصدة النقدية في الخزينة ولدى البنك المركزي جزءاً مهماً من قائمة المركز المالي للبنوك، بما في ذلك المصارف الإسلامية. هذه الأرصدة تعكس عدة جوانب رئيسية تتعلق بكفاءة وفاعلية والتزام المصرف، وذلك من خلال قدرة المصرف على تلبية الالتزامات القصيرة الأجل، ومواجهة الصدمات المالية أو الاقتصادية، وهو ما يعزز الثقة في استقرار وأمان البنك، والامتثال لتعليمات البنك المركزي مثل نسب الاحتياطي النقدي. الالتزام بهذه المتطلبات يحمي المصرف من المخاطر المالية ويعزز مصداقيته في السوق، وتم احتساب هذا البند والذي ظهر بالميزانية بشكل إجمالي لعام (2022) البالغة (301810212297) مليون دينار مقارنة بمبلغ (153537288328) مليون دينار لعام (2021) ، والجدول (2) يوضح ذلك كما يأتي :

جدول (2) نقد في الصندوق وأرصدة لدى البنك المركزي العراقي لمصرف الجنوب الاسلامي

البند	2022 / دينار	2021 / دينار
نقد في الخزينة :		
نقد في خزائن الفروع بالعملة العراقية	36.011.230.638	39.648.887.061
نقد في خزائن الفروع العملة الأجنبية	4.989.699.416	6.120.201.477
ارصد لدى البنك المركزي العراقي:		
حسابات جارية طليقة	96.496.093.695	34.471.643.364
ودائع لمدد معينة لدى البنك المركزي	143.261.277.708	51.236.237.105
احتياطي قانوني	21.051.910.840	22.060.319.321
المجموع	301.810.212.297	153.537.288.328

المصدر: إعداد الباحثان بالاعتماد على التقرير السنوي للمصرف

تشير معطيات الجدول السابق بأن بند (نقد في خزائن الفروع بالعملة العراقية) لعام (2022) والذي بلغ (36.011.230.638) وكان نسبة (11.93%) من مجموع (301.810.212.297) والذي يمثل نقد في الصندوق وأرصدة لدى البنك المركزي العراقي، وكذلك فإن بند (نقد في خزائن الفروع العملة الأجنبية) كانت نسبة (1.65) من المجموع نفسه، وأيضاً فإن بند (حسابات جارية طليقة) كانت نسبته (30.97%)، من المجموع نفسه، أما بند (ودائع لمدد معينة لدى البنك المركزي) فقد كانت نسبة (47.47%) من المجموع نفسه، واخير فقد كان بند (حساب الغطاء القانوني) نسبته (6.98%) من المجموع نفسه.

وترى الباحثة: أن بند (نقد في خزائن الفروع بالعملة العراقية) يمثل الأموال النقدية المحفوظة في خزائن الفروع المختلفة للبنك والتي تكون بالعملة المحلية، وهذا البند يصنف ضمن الأصول المتداولة للبنك، ويعد هذا النقد جزءاً من السيولة النقدية للبنك وهو مهم جداً لإدارة العمليات في المصرف وتلبية احتياجات السحب النقدي للعملاء. وبموجب قانون البنك المركزي العراقي المرقم 1671/6/3 في 2021/6/14، الفقرة (4) منه بالزام المصارف بالاحتفاظ بنسبة (20%) من الاحتياطي القانوني بالدينار العراقي، وعليه فإن نسبة (6.98%) وللعامين (2021 - 2022) قليلة جداً ومخالفة لتعليمات البنك المركزي.

أما بند (نقد في خزائن الفروع العملة الأجنبية) وهو ايضا يمثل الأموال النقدية المحفوظة في خزائن الفروع المختلفة للبنك والتي تكون بالعملة الأجنبية، وهذا البند و على وفق البند السابق فهو يخضع للقانون نفسه ولكن بالزام المصارف بالاحتفاظ بنسبة (25%) من الاحتياطي القانوني بالعملة الاجنبية، وعليه فأن نسبة (1.65) قليلة جدا ومخالفة لتعليمات البنك المركزي. ويمكن أن يتطلب تحقيقاً وتصحيحاً من البنك للامتثال للمعايير التنظيمية، فضلاً عن أن هذه النسب المنخفضة يمكن أن تعرض البنك لمخاطر مالية.

أما بند (ودائع لمدد معينة لدى البنك المركزي) والذي يمثل حساب ودائع لمدد معينة المبالغ التي يحتجزها البنك المركزي العراقي من مبالغ خطابات الضمان الصادرة من المصرف ومزاد العملة وجاري icbs فقد كانت نسبة (47.47%)، وهي أعلى نسبة في حساب الموجودات (نقد في الصندوق وأرصدة لدى البنك المركزي العراقي) ، وهذا يدل إلى أن جزءاً كبيراً من الموجودات المصرفية مقيد في ودائع ذات مدة معينة، وأن الهدف من الاستراتيجية هو الاعتماد المفرط على مزاد العملة الاجنبية في البنك المركزي لتحقيق عوائد مالية كبيرة وسريعة ، والتي قد تؤدي الى الآتي:

1.1.1.1- تقييد التنوع المصرفي: التركيز على الاستفادة من مزاد العملة الأجنبية قد يقلل من الاهتمام بتقديم خدمات مصرفية متنوعة كالقروض والتمويلات المختلفة، مما يحد من قدرة هذه المؤسسات على دعم النمو الاقتصادي على نطاق أوسع.

2.1.1.1- تأثير على الثقة العامة: عندما تبدو البنوك مهتمة بشكل أساسي بالأرباح الناتجة عن الفروقات في أسعار الصرف أو من خلال الحوالات الخارجية، قد يؤدي ذلك إلى إضعاف ثقة الجمهور في النظام المصرفي ككل، وأن هذا النقص في الثقة يمكن أن يعزز السلوكيات مثل اكتناز الأموال بدلاً من استثمارها، وهذا ما يحصل الآن من عدم الثقة في المؤسسات المالية العراقية واعتماد الناس على اكتناز الأموال وهو ما سبب ازمة في النقد المحلي مما أثر سلباً على النمو الاقتصادي.

وعليه فأن هذا قد يكون مؤشراً على استراتيجيات إدارة مالية قد لا تتوافق بالكامل مع مبادئ المصارف الإسلامية، والتي ينبغي أن تعتمد على الأدوات المالية التي تتوافق مع الشريعة الإسلامية، مثل المضاربة، المشاركة، الإجارة وغيرها.

أما مصرف الوطني الاسلامي فقد كان مجموع حساب نقد في الصندوق وأرصدة لدى البنك المركزي العراقي، والذي ظهر بالميزانية بشكل إجمالي لعام (2022) البالغة (157547949782) مليون دينار مقارنة بمبلغ (99492174491) مليون دينار لعام (2021) ، والجدول (3) يوضح ذلك كما يأتي :

جدول (3) نقد في الصندوق وأرصدة لدى البنك المركزي العراقي مصرف الوطني الاسلامي

البند	2022 / دينار	2021 / دينار
نقد في الخزينة :		
نقد في الخزينة	51.128.086.306	8.773.300.997
ارصد لدى البنك المركزي العراقي:		
حسابات جارية	91.589.331.996	77.802.716.954
احتياطي قانوني	14.830.531.480	12.916.156.540
المجموع	157.547.949.782	99.492.174.491

المصدر: إعداد الباحثان بالاعتماد على التقرير السنوي للمصرف

تشير معطيات الجدول السابق بأن بند (نقد في الخزينة) لعام (2022) والذي بلغ (51.128.086.306) وكان نسبة (32.45%) من مجموع (157.547.949.782) والذي يمثل نقد في الصندوق وأرصدة لدى البنك المركزي العراقي، أما بند (ودائع لمدد معينة لدى البنك المركزي) (حسابات جارية) فقد كانت نسبة (58.13%) من المجموع نفسه، واخير فقد كان بند (حساب احتياطي القانوني) نسبته (9.41%) من المجموع نفسه. وترى الباحثة : أن بند (نقد في الخزينة) يمثل الأموال النقدية المحفوظة في خزائن الفروع المختلفة للبنك والتي تكون بالعملة المحلية، وهذا البند يصنف ضمن الأصول المتداولة للبنك ، وكما تم بيانه سابقاً وبموجب قانون البنك المركزي العراقي بالزام المصارف بالاحتفاظ بنسبة (20%) من الاحتياطي القانوني بالدينار العراقي، وعليه فأن نسبة (9.41%) لعام (2022) تعد مستوفيه لتعليمات البنك المركزي. أما بند (نقد في خزائن الفروع العملة

الأجنبية) ، لم يفصح المصرف عن هذا الحساب ، بالرغم من أنه افصح في الايضاح رقم (3) بالتقرير السنوي لعام (2022) (ارصدة لدى البنوك والمؤسسات المالية الأخرى) وفي حساب (مؤسسات مصرفية اجنبية)، عن المبلغ في تلك المؤسسات والذي بلغ (11.175.142.307)، ولكنه لم يوضح في التقرير بأن الحساب بالعملة المحلية ام بالعملة الاجنبية. أما بند (حسابات جارية) والذي يمثل مبالغ خطابات الضمان الصادرة من المصرف ومزاد العملة ، فقد كانت نسبة (58.13%) ، وهي أعلى نسبة في حساب الموجودات (نقد في الصندوق وأرصدة لدى البنك المركزي العراقي) ، وهذا ايضاً يدل إلى أن جزءاً كبيراً من الموجودات المصرفية مقيد في ودائع ذات مدة معينة، وكما تم بيان تأثيراته سابقاً. أما مصرف العربية الاسلامي فقد كان مجموع حساب نقد في الصندوق وأرصدة لدى البنك المركزي العراقي، والذي ظهر بالميزانية بشكل إجمالي لعام (2022) البالغة (169243704) مليون دينار مقارنة بمبلغ (174634419) مليون دينار لعام (2021) ، والجدول (4) يوضح ذلك كما يأتي :

جدول (4) نقد في الصندوق وأرصدة لدى البنك المركزي العراقي مصرف العربية الاسلامي

البند	2022 / دينار	2021 / دينار
نقد في الخزينة :		
نقد في الخزينة دينار	1.754.386	1.639.220
نقد في الخزينة عملة اجنبية	5.977.446	13.507.685
ارصدة لدى البنك المركزي العراقي:		
حسابات جارية	158.893.175	157.199.335
احتياطي قانوني	2.618.697	2.288.179
المجموع	169.243.704	174.634.419

المصدر : إعداد الباحثان بالاعتماد على التقارير السنوية للمصارف

تشير معطيات الجدول السابق بأن بند (نقد في الخزينة) لعام (2022) والذي بلغ (1.754.386) وكان نسبة (1.37%) من مجموع (169.243.704) والذي يمثل نقد في الصندوق وأرصدة لدى البنك المركزي العراقي، وكان حساب نقد في الخزينة بالعملة الاجنبية نسبته (3.53%) ، أما بند (ودائع لمدد معينة لدى البنك المركزي (حسابات جارية) فقد كانت نسبة (93.91%) من المجموع نفسه، واخير فقد كان بند (حساب احتياطي القانوني) نسبته (1.55%) من المجموع نفسه.

وترى الباحثة : - أن بند (نقد في الخزينة) يمثل الأموال النقدية المحفوظة في خزائن الفروع المختلفة للبنك والتي تكون بالعملة المحلية، وهذا البند يصنف ضمن الأصول المتداولة للبنك ، وكما تم بيانه سابقاً وبموجب قانون البنك المركزي العراقي بالزام المصارف بالاحتفاظ بنسبة (20%) من الاحتياطي القانوني بالدينار العراقي، وعليه فأن نسبة (1.55%) لعام (2022) ، وعلى ضوء هذه النسبة فأن المصرف لم يلتزم بمتطلبات البنك المركزي، فضلاً عن عدم الالتزام الأخلاقي تجاه تلبية احتياجات السحب النقدي للعملاء. أما بند (نقد في خزائن الفروع العملة الأجنبية) وهو ايضاً يمثل الأموال النقدية المحفوظة في خزائن الفروع المختلفة للبنك والتي تكون بالعملة الأجنبية، وهذا البند و على وفق البند السابق فهو يخضع للقانون نفسه ولكن بالزام المصارف بالاحتفاظ بنسبة (25%) من الاحتياطي القانوني بالعملة الاجنبية، وعليه فأن نسبة (3.53%) قليلة جداً ومخالفة لتعليمات البنك المركزي، فضلاً عن أن هذه النسب المنخفضة يمكن أن تعرض البنك لمخاطر مالية. أما بند (حسابات جارية) والذي يمثل مبالغ خطابات الضمان الصادرة من المصرف ومزاد العملة، فقد كانت نسبة (93.91%) ، وهي أعلى نسبة في حساب الموجودات (نقد في الصندوق وأرصدة لدى البنك المركزي العراقي) ، وهذا ايضاً يدل إلى أن جزءاً كبيراً من الموجودات المصرفية مقيد في ودائع ذات مدة معينة، وكما تم بيان تأثيراته سابقاً.

2.1- التسهيلات الائتمانية المباشرة

1.2.1- الائتمان النقدي: - ظهر مبلغ الائتمان النقدي في الميزانية العمومية لسنة (2022) بالشكل الصافي والبالغ (190.716.078.271) دينار بالمقارنة مع مبلغ (155.446.791.651) دينار لعام (2021) وهي (القرض الحسن / تمويل المشاركات، المراجحات) وهذا مطابق لما جاء بالمعيار رقم (1) العرض والإفصاح لإعداد القوائم المالية للمؤسسات

الإسلامية والجدول رقم (5) يوضح ذلك وكما يأتي :

جدول (5) التسهيلات الائتمانية المباشرة لمصرف الجنوب الاسلامي

البند	2022 / دينار	2021 / دينار
جاري مدين مستندي	33.112.800.000	
تمويل المشاركات	-	15.012.000.000
مرابحات	159.744.166.942	150.902.563.249
القرض الحسن	5.919.305.360	390.748.639
المجموع	198.776.272.302	199.305.311.888
ينزل:		
ارباح موجلة ومعلقة على التمويلات	(5.351.072.410)	(7.423.904.613)
مخصص التمويلات الائتمانية	(2.709.121.621)	(3.434.615.624)
المجموع	190.716.078.271	155.446.791.651

المصدر: إعداد الباحثان بالاعتماد على التقرير السنوي للمصرف

من خلال الجدول السابق للتسهيلات الائتمانية المباشرة لمصرف الجنوب يبين أن حساب (جاري مدين مستندي) بلغت نسبة (17.36%) من مجموع صافي البند، وحساب (مرابحات) كانت نسبته (83.75%)، وحساب (القرض الحسن) بلغت نسبته (3.1%).

وترى الباحثة: أن حساب التسهيلات الائتمانية المباشرة لمصرف الجنوب استحوذ عليه أداة واحدة من الأدوات المالية في العمل المصرفي الإسلامية وهي (المرابحات) وقد كانت نسبته (83.75%) من المجموع، أن هذا الحساب يعتمد على العديد من التمويلات كالتمويل التجاري، والعقاري، والشخصي، وبحسب اطلاع الباحثة على العمل المصرفي ولاسيما المصارف عينة البحث فإن هذا الحساب مستغل للتمويل الشخصي: مثل شراء السيارات أو السلع الاستهلاكية، بينما أن التسهيلات الائتمانية المباشرة في المصارف الإسلامية تعتمد على مجموعة من الأدوات المالية التي تتوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية التي يمكن أن تُستخدم لتقديم التسهيلات الائتمانية المباشرة، مثل المشاركة، والمضاربة، والإجارة، والاستصناع، والسلم، وأن هذه الأدوات المالية تساعد المصارف الإسلامية في تقديم التسهيلات الائتمانية المباشرة بطرق تتوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية، وتضمن تحقيق الأرباح بطريقة شرعية وتلبية احتياجات العملاء المالية بشكل فعال. وعليه فإن المصرف لم يلتزم في العمل بالأدوات المالية للمصارف الإسلامية والتي تخص التسهيلات الائتمانية المباشرة، واكتفى بأثنين من الأدوات المالية التي تخص العمل المصرفي الإسلامي وهي (مرابحات) و(القرض الحسن) والذي كان نسبته قليلة نسبة إلى المجموع. أما المصرف الوطني الإسلامي ظهر مبلغ الائتمان النقدي في الميزانية العمومية لسنة (2022) بالشكل الصافي والبالغ (153.716.815.070) دينار بالمقارنة مع مبلغ (144.624.017.680) دينار لعام (2021) وهي (مرابحات) وهذا مطابق لما جاء بالمعيار رقم (1) العرض والإفصاح لإعداد القوائم المالية للمؤسسات الإسلامية والجدول رقم (6) يوضح ذلك وكما يأتي :

جدول (6) التسهيلات الائتمانية المباشرة لمصرف الوطني الإسلامي

البند	2022 / دينار	2021 / دينار
مرابحات طويلة الأجل	133.787.498.667	111.231.579.137
مرابحات قصيرة الأجل	61.713.853.912	74.869.927.939
المجموع	195.501.352.579	186.101.507.076
ينزل:		
مخصص التسهيلات الائتمانية	(41.784.537.509)	(41.477.489.396)
المجموع	153.716.815.070	144.624.017.680

المصدر: إعداد الباحثان بالاعتماد على التقرير السنوي للمصرف

من خلال الجدول السابق للتسهيلات الائتمانية المباشرة لمصرف الوطني الإسلامي يبين أن حساب (مرابحات طويلة الأجل) لعام (2022) كانت نسبته (87.03%) وحساب (مرابحات قصيرة الأجل) بلغت نسبته (40.15%).

وترى الباحثة: أن حساب التسهيلات الائتمانية المباشرة لمصرف الوطني الإسلامي عبارة عن أداة واحدة وهي (المراجعات)، أي أن النسبة للبند يمثل (100%) من المجموع، وهذا يشير إلى المصرف كونه مؤسسة مالية إسلامية لم تلتزم ولم تسعى لاستعمال بقية الأدوات المالية التي تتوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية والتي تم بيانها سابقاً عند تحليل حساب مصرف الجنوب الإسلامي. وعليه فإن المصرف لم يلتزم في العمل بالأدوات المالية للمصارف الإسلامية والتي تخص التسهيلات الائتمانية المباشرة، واكتفى بأداة واحدة والمتمثلة (مراجعات) والذي غطى على كل الحساب. أما مصرف العربية الإسلامي ظهر مبلغ الائتمان النقدي في الميزانية العمومية لسنة (2022) بالشكل الصافي والبالغ (2.123.117) دينار بالمقارنة مع مبلغ (419.766) دينار لعام (2021) وهي (القرض الحسن/ والمراجعات) وهذا مطابق لما جاء بالمعيار رقم (1) العرض والإفصاح لإعداد القوائم المالية للمؤسسات الإسلامية والجدول رقم (7) يوضح ذلك وكما يأتي:

جدول (7) التسهيلات الائتمانية المباشرة لمصرف العربية الإسلامي

البند	2022 / دينار	2021 / دينار
مراجعات	1.924.077	430.750
القرض الحسن	338.665	-
المجموع	2.262.742	-
ينزل:		
مخصص تدني الائتمان	(139.625)	10.984
المجموع	2.123.117	419.766

المصدر: إعداد الباحثان بالاعتماد على التقرير السنوي للمصرف

من خلال الجدول السابق للتسهيلات الائتمانية المباشرة لمصرف العربية الإسلامي يبين أن حساب (مراجعات) كانت نسبة (90.65%) وحساب (القرض الحسن) بلغت نسبة (15.95%).

وترى الباحثة: أن حساب التسهيلات الائتمانية المباشرة لمصرف العربية الإسلامي ليس أفضل حال من بقية المصارف عينة البحث، فقد شكلت نسبة أداة (المراجعات)، نسبة (90.65%) من المجموع، وأداة (القرض الحسن) بلغت نسبة (15.95%)، وهذا أيضاً يشير إلى المصرف كونه مؤسسة مالية إسلامية لم تلتزم ولم تسعى لاستعمال بقية الأدوات المالية التي تتوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية والتي تم بيانها سابقاً. من خلال الجداول السابقة والتي تخص التسهيلات الائتمانية المباشرة يلاحظ أن هناك تفاوتاً بمدى التزام المصارف بالسياسات الائتمانية، وأن المصرف الوطني الإسلامي ومصرف العربية الإسلامي لم يفصح عن 4 بنود من أصل 6 بنود ينبغي الإفصاح والعرض عنها على وفق المعيار الدولي رقم (9 FIRS)، وقد بينت هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية والإسلامية (AAOIFI) أن تبني المعيار رقم (9) يؤدي إلى إظهار نتائج أكثر واقعية عن إظهار الأداء المالي للمصارف الإسلامية فضلاً عن الأثر بإضفاء الثقة على القوائم المالية.

3.1- الاستثمار: - ظهر مبلغ الاستثمار في الميزانية العمومية لسنة (2022) لمصرف الجنوب الإسلامي والبالغ (51.174.637.104) دينار بالمقارنة مع مبلغ (19.109.636.923) دينار لعام (2021)، فيما لم يفصح مصرف الوطني الإسلامي عن هذا الحساب، بينما ظهر مبلغ الاستثمار لمصرف العربية الإسلامي لعام (2022) والبالغ (56.534.337) دينار بالمقارنة مع مبلغ (60.970.202) دينار لعام (2021)، والجدول رقم (8) يوضح ذلك وكما يأتي:

جدول (8) حساب الاستثمارات للمصارف عينة البحث

المبالغ ملايين الدنانير

البيان	2022			2021		
	مصرف الجنوب الإسلامي	مصرف الوطني الإسلامي	مصرف العربية الإسلامي	مصرف الجنوب الإسلامي	مصرف الوطني الإسلامي	مصرف العربية الإسلامي

33.596.102	-	10.658.418	18.309.980	-	31.039.396	الاستثمارات بالقيمة العادلة
27.374.100	-	8.450.128	38000750	-	20.135.241	استثمارات لغرض المتاجرة
60.970.202	-	19.109.636	56.534.337	-	51.174.637	المجموع

المصدر: إعداد الباحثان بالاعتماد على التقارير السنوية للمصارف

في ضوء الجدول رقم (8) الاستثمارات للمصارف الإسلامية عينة البحث يلاحظ بأن مصرف الجنوب الاسلامي قد حقق توازناً قيمة الاستثمار وان هناك تطور لعام (2022) عن فقد ارتفع رصيد الاستثمار عن عام (2021) الى مبلغ (51.174.637)، أما المصرف الوطني الاسلامي فإنه لم يفصح بقائمة المركز المالية ولا في التقرير السنوية للمصرف، وهو ما يؤثر على الشفافية المالية وقدرة المستثمرين والمساهمين على فهم وتقييم أداء البنك والمخاطر، بينما أشار بيانات مصرف العربية بأن هناك ضعف في النشاط الاستثماري فقد تكبد خسائر للعام (2022) تقدر بـ (4.435.865) وهي الفروقات بين عام العامين للاستثمارات.

4.1- الموجودات الاخرى :- وهي مجموعة من الأصول غير المتداولة وقد ظهرت في الميزانية العمومية لسنة (2022) لمصرف الجنوب الإسلامي والبالغ (15.546.598.311) دينار بالمقارنة مع مبلغ (49.556.333.615) دينار لعام (2021) ، كما ظهرت لمصرف الوطني الاسلامي بمبلغ (102.034.424.985) دينار لعام (2022) بالمقارنة مع مبلغ (98.766.689.680) لعام (2021)، بينما ظهر الحساب لمصرف العربية الاسلامي لعام (2022) والبالغ (870.751) دينار بالمقارنة مع مبلغ (748.937) دينار لعام (2021)، والجدول رقم (9) يوضح ذلك وكما يأتي:

جدول (9) حساب الموجودات الاخرى للمصارف عينة البحث

2021			2022			البيان
مصرف العربية الاسلامي	مصرف الوطني الاسلامي	مصرف الجنوب الاسلامي	مصرف العربية الاسلامي	مصرف الوطني الاسلامي	مصرف الجنوب الاسلامي	
1.158	353.242.810	306.780.750	48.483	952.420.437	454.388.366	تأمينات لدى الغير
-	10.083.900	15.076.000	-	10.098.705	49.241.170	مدينون خطابات الضمان
-	1.319.410	-	-	1.319.410	-	نفقات قضائية
230.313	171.680.348	156.753.498	320.964	212.091.370	513.464.671	مصرفات مدفوعة مقدما
	174.500	12.036.000		542.250	19.672.500	فروقات نقدية
79.466	227.895.893	75.043.288	63.304	333.440.575	268.441.620	سلف
438.000	622.514.642	26.173.975	438.000	662.514.642	2.833.055	مدينون متنوعون
-	74.241.302	22.816.668	-	191.545.159	22.816.668	مدينون قطاع شركات
-	10.083.900	-	-	10.098.705	11.408.334	مخصص ديون مشكوك بتحصيلها
748.937	98.766.689	49.556.333	870.751	102.034.424	15.546.598	المجموع

المصدر: إعداد الباحثان بالاعتماد على التقارير السنوية للمصارف

لقد تضمن جدول (9) حساب الموجودات الاخرى للمصارف عينة البحث وأن هذا الحساب يعد مؤشراً على توسع نشاط المصارف وزيادة التعاملات المالية والاستثمارات، فمصرف الجنوب الإسلامي شهد زيادة كبيرة في الموجودات الأخرى، خاصة في بنود التأمينات لدى الغير والتي تبلغت (454.388.366)، وكذلك المصروفات المدفوعة مقدماً والتي بلغت (513.464.671)، وكذلك السلف والتي بلغت (268.441.620)، بينما شهدت انخفاض في المدينين المتنوعين والتي بلغت (2.833.055) وهذا يشير إلى تحصيل الديون و شطبها.

أما مصرف الوطني الإسلامي فقد شهد زيادة ملحوظة في التأمينات لدى الغير والتي بلغت (952.420.437) ، والسلف والمدينين المتنوعين. مدينو قطاع شركات إذ بلغت (191.545.159) والتي شهدت زيادة كبيرة، مما قد يشير إلى زيادة في تقديم القروض للشركات.

أما مصرف العربية الإسلامي، فقد أظهر أداءً متواضعًا نسبيًا، وهذا يمكن أن يعكس استراتيجية أقل فعالية أو توجهًا مختلفًا عن المصارف الأخرى، وأن الاكتفاء على مزاد العملة يفسر جزئيًا المبالغ المتواضعة في الموجودات الأخرى وعدم وجود استثمارات واضحة في الأدوات المالية الإسلامية، وهذا يمكن أن يؤدي إلى تدفقات مالية غير مستقرة ويجعل المصرف أقل مرونة في مواجهة الأزمات المالية.

وعليه فإن مصرف الجنوب الإسلامي ومصرف الوطني الإسلامي يظهران نموًا أكبر مقارنة بمصرف العربية الإسلامي، مما يشير إلى استراتيجيات نمو أكثر فعالية أو قاعدة زبائن أكبر، وأن الاستقرار أو الانخفاض في بعض البنود مثل المدينين المتنوعين قد يكون مؤشرًا على تحسين في إدارة المخاطر وتحسين في تحصيل الديون.

وترى الباحثة أن التوجه الحالي لمصرف العربية الإسلامي يعتمد بشكل كبير على تداول العملات من خلال مزاد العملة في البنك المركزي العراقي، مما يجعله عرضة لمخاطر السوق ويحد من فرص النمو والتوسع، وكان ينبغي على إدارة المصرف العمل على التنوع في الأدوات المالية الإسلامية والاستثمار في الابتكار المالي يمكن أن يساعد المصرف في تحسين أدائه وزيادة استقراره المالي على المدى الطويل.

5.1- تأمينات العمليات المصرفية:- لقد ظهر حساب تأمينات العمليات المصرفية في الميزانية العمومية لسنة (2022) لمصرف الجنوب الإسلامي والبالغ (211.504.518.842) دينار بالمقارنة مع مبلغ (175.269.483.178) دينار لعام (2021) ، كما ظهرت لمصرف الوطني الإسلامي بمبلغ (84.723.973.421) دينار لعام (2022) بالمقارنة مع مبلغ (89.640.431.618) لعام (2021)، بينما ظهر الحساب لمصرف العربية الإسلامي لعام (2022) والبالغ (2.345.335) دينار بالمقارنة مع مبلغ (2.131.400) دينار لعام (2021)، والجدول رقم (10) يوضح ذلك وكما يأتي:

جدول (10) حساب تأمينات العمليات المصرفية للمصارف عينة البحث

2021			2022			البيان
مصرف العربية الاسلامي	مصرف الوطني الاسلامي	مصرف الجنوب الاسلامي	مصرف العربية الاسلامي	مصرف الوطني الاسلامي	مصرف الجنوب الاسلامي	
-	56.824.405	193.535.753	-	52.868.365	193.535.604	تأمينات لقاء الاعتمادات
2.131.400	22.702.295	11.635.037	2.345.335	31.855.598	14.950.959	تأمينات لقاء خطابات الضمان
-	-	98.693.007	-	-	3.017.954	تأمينات سقف ائتماني
-	-	-	-	-	-	تأمينات لقاء تسجيل شركات
-	101.137.300	-	-	10.000	-	تأمينات مزاد عملة
2.131.400	89.640.431	175.269.483	2.345.335	84.723.973	211.504.518	المجموع

المصدر: إعداد الباحثان بالاعتماد على التقارير السنوية للمصارف

ففي ضوء الجدول (10) للمصارف عينة البحث للتأمينات المصرفية يلاحظ تركيز النشاط للمصارف على التأمينات لقاء اعتمادات ، وكذلك التأمينات لقاء خطابات الضمان، ولم يفصح المصرفين (المصرف الجنوب الإسلامي) و (المصرف العربية الإسلامي) عن التأمينات لقاء مزاد العملة للعامين (2022) و (2021) ، وقد كان مجموع الحساب متذبذب للسنتين ، حيث يظهر ارتفاعاً في تأمينات مصرف الجنوب الإسلامي، وانخفاضاً في تأمينات مصرف الوطني الإسلامي، وارتفاعاً طفيفاً في تأمينات مصرف العربية الإسلامي.

6.1- مطلوبات اخرى :- لقد ظهر حساب مطلوبات اخرى في الميزانية العمومية لسنة (2022) لمصرف الجنوب الإسلامي والبالغ (61.623.859.020) دينار بالمقارنة مع مبلغ (5.775.170.041) دينار لعام (2021) ، كما ظهرت لمصرف

الوطني الاسلامي بمبلغ (16.925.993.615) دينار لعام (2022) بالمقارنة مع مبلغ (17.815.321.281) لعام (2021)، بينما ظهر الحساب لمصرف العربية الاسلامي لعام (2022) والبالغ (406.891) دينار بالمقارنة مع مبلغ (149.415) دينار لعام (2021)، والجدول رقم (11) يوضح ذلك وكما يأتي:

جدول (11) حساب مطلوبات اخرى للمصارف عينة البحث

2021			2022			البيان
مصرف العربية الاسلامي	مصرف الوطني الاسلامي	مصرف الجنوب الاسلامي	مصرف العربية الاسلامي	مصرف الوطني الاسلامي	مصرف الجنوب الاسلامي	
-	1.679.353	1.017.537	-	1.605.867	1.992.650	شيكات بنكية مصدقة
-	7.802.968	161.170.779	-	7.802.968	172.112.858	ارصدة وتعويضات العملاء
-	368.311.092	132.000.000	-	199.689.395	140.000.000	شيكات مسحوبة على المصرف
-	8.375.657	36.240.302	-	7.491.942	19.382.227	السفاح المسحوبة على المصرف
-	-	-	-	154.743.192	-	حوالات وسترن يونيون
-	8.012.568	3.874.636	-	8.012.568	1.142.061	دائنون قطاع خاص افراد
-	5.787.664	35.150.000	-	5.798.335	25.050.000	دائنون قطاع خاص شركات
149.415	787.555.461	132.000.000	175.233	759.164	140.000.000	مصاريف ادارية مستحقة
-	127.155.424	-	-	126.393.866	-	ذمم دائنة
-	349.100	-	-	439.100	-	مبالغ محجوزة بطلب رسمي
-	-	149.545.610	-	22.340	160.551.820	دائنو نشاط غير جاري
-	19.929.000	-	-	20.532.428	-	تأمينات مستلمة
-	-	-	-	4.112.166	-	رواتب واجور غير مستلمة
-	100.000	106.672.570	-	50.000	61.749.314	زيادة في الصندوق
-	30.850.354	33.878.663	-	28.621.884	60.050.145	استقطاع من المتسببين
-	20.008.950	-	-	24.086.730	-	استقطاع من غير المتسببين
-	596.687.237	-	-	598.385.356	-	مبالغ غير مطالب بها
-	4.401.418	-	-	4.401.418	-	ارصدة غير متحركة
-	(10.363.781)	-	-	(11.163.929)	56.698.415	اقساط السيارات
-	6.512.990	-	-	8.921.128	-	حسابات معلقة
33.475	5.332.534	228.337.627	231.658	95.632.534	1.151.835	حسابات دائنة متنوعة
149.415	17.815.321	5.775.170	406.891	16.925.993	61.623.859	المجموع

المصدر: إعداد الباحثان بالاعتماد على التقارير السنوية للمصارف

من خلال الجدول رقم (11) يتضح أن مصرف الجنوب الإسلامي شهد زيادات في معظم بنود المطلوبات الأخرى مثل الشيكات البنكية المصدقة وأرصدة وتعويضات العملاء وشيكات مسحوبة على المصرف، مما يشير إلى توسع في نشاطاته المصرفية وزيادة في تعاملاته مع العملاء، أما مصرف الوطني الإسلامي فقد شهدت تباين واضح في الحسابات، مع زيادات ملحوظة في بعض البنود مثل حوالات وسترن يونيون، مما قد يشير إلى تغيير في تركيز الخدمات أو الاستراتيجية المصرفية. في المقابل، شهدت بنود أخرى انخفاضاً، مما يمكن أن يعكس إعادة تقييم لأنواع معينة من الخدمات أو تغييرات في السياسات، أما مصرف العربية الإسلامي فلا يوجد نشاط في بنود حساب المطلوبات الأخرى، وكل البنود خالية من أي مبلغ يذكر.

رابعاً: مناقشة القوائم المالية للمصارف عينة البحث :- في ضوء عرض القوائم المالية للمصارف الاسلامية عينة البحث تجد الباحثة أن المنهج المحاسبي المتبع في المصارف الإسلامية عينة البحث اعتمد على الأسلوب التقليدي والذي شابه العديد من التناقضات في عرض والإفصاح عن القوائم المالية، وهو لا يتلاءم بكل ما فيه مع المنهج الإسلامي وخصوصيته المستندة على

الحلال والحرام ونظرة الشريعة الإسلامية إلى الملكية وإلى المال وطرق كسبه، والتي بينتها المعايير المحاسبية للمؤسسات المالية الإسلامية (AAOIFI)، فمن خلال عرض قائمة المركز المالي والقوائم للمصارف عينة البحث لم تلتزم المصارف في الإفصاح عن الدخل قبل الزكاة، لم يتم الإفصاح عن التوزيعات على أصحاب حقوق الملكية عن خلال الفترة، بالرغم من أن المعيار المحاسبية المالي رقم (10) الخاص بالمصارف الإسلامية قد ينص على ضرورة الإفصاح عن الدخل قبل الزكاة بشكل منفصل في القوائم المالية للمصرف، وهذا يساعد على تقديم صورة واضحة عن الأداء المالي الحقيقي للمصرف قبل أي اقتطاعات متعلقة بالزكاة، وينبغي أن يتم الإفصاح عن الزكاة المستحقة والمدفوعة في القوائم المالية بشكل منفصل، وذلك لتوضيح كيفية حساب وتوزيع الزكاة وفقاً للأحكام الشرعية، وهذا يساعد المساهمين والمستثمرين في فهم أداء المصرف المالي بشكل أفضل. وأيضاً من خلال بيانات المصارف عينة البحث يلاحظ أن اعتمادها على الاستثمارات كان هو الغالب على حجم الأموال المفصح عنها إذ اتخذت المصارف عينة البحث وسائل الاستثمار المباحة صيغاً بديلة عن الأقراض والاقتراض ومن الأرباح بديلاً عن الفوائد الثابتة مما يؤدي إلى انخفاض التكاليف التي تتحملها المصارف عينة البحث كون المصارف لا تتعامل بالفائدة، لقد هيمنت (مربحات قصيرة الأجل) وهي إحدى أدوات التمويل الإسلامي في المصارف الإسلامية عينة البحث على عمل تلك المصارف ويرجع ذلك لسهولة العمل بها وكونها لا تحمل مخاطر كبيرة قياساً بباقي أدوات التمويل الإسلامي، ويلاحظ من خلال البيانات المالية للمصارف الإسلامية عينة البحث لاسيما مصرف العربية الإسلامي، بأنه وعلى الرغم من عدم التزامه ببعض بمعايير هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية والإسلامية في إعداد القوائم المالية على وفق النظام المحاسبي وتعليمات البنك المركزي إلا أنه لم يلتزم حتى بمتطلبات النظام المحاسبي وترك العديد من البنود التي لا يجرى الإفصاح عنها وهذا ما يجعلها عرضة للاجتهاادات الشخصية ويزعزع ثقة الجمهور والمستثمرين، لقد حدد البنك المركزي العراقي آليات العمل بعقود المربحة للمصارف الإسلامية بحسب الدليل المعمم على تلك المصارف لعام (2021)، إذ بين أن تكون السلعة مباحة شرعاً، وأن تكون شروط المزاد متفقة مع الشريعة وأن يكون هامش الربح محدداً وواضحاً.

المبحث الرابع : الاستنتاجات والتوصيات

أولاً: الاستنتاجات

1. تدقيق الالتزام هو عملية فحص تهدف للتأكد من التزام المؤسسة بالمتطلبات القانونية والإرشادات الداخلية، ويتضمن تدقيقاً داخلياً لضمان الالتزام بأنظمة الإدارة العليا وتدقيقاً خارجياً من قبل مراقب الحسابات والأجهزة الرقابية العليا للتحقق من الامتثال للقوانين.
2. يمر تدقيق الالتزام بعدة مراحل كالخطيط والتنفيذ والتقرير والمتابعة، حيث تتضمن كل مرحلة إجراءات محددة تهدف إلى تقليل مخاطر التدقيق، جمع وتقييم الأدلة بشكل كافٍ، وإعداد تقارير موضوعية لتسهيل المتابعة واتخاذ الإجراءات التصحيحية، مع التركيز على توثيق الأهداف والنطاق، وتقييم كفاءة الإجراءات الرقابية، وإبلاغ النتائج بوضوح.
3. لم تلتزم المصارف الثلاثة في العمل بالأدوات المالية للمصارف الإسلامية والتي تخص التسهيلات الائتمانية المباشرة، واكتفى بأثنين من الأدوات المالية التي تخص العمل المصرفي الإسلامي وهي (مربحات) و(القرض الحسن) والذي كان نسبته قليلة نسبة إلى المجموع.
4. عدم التزام مصرف العربية الإسلامي بمتطلبات البنك المركزي والخاصة ببند (النقد في الخزينة)، فضلاً عن عدم الالتزام الأخلاقي تجاه تلبية احتياجات السحب النقدي للعملاء.
5. عدم التزام مصرف العربية الإسلامي بالاحتفاظ بنسبة كفاية رأس المال لا تقل عن (12%) حسب قانون المصارف.
6. لم تلتزم المصارف عينة البحث بتعليمات البنك المركزي والخاصة بالاستقلالية لأعضاء اللجان في المصرف.

ثانياً: التوصيات

1. يجب على المصارف الإسلامية الالتزام الكامل بمعايير المحاسبة الإسلامية وتبني استراتيجيات مالية تتوافق مع مبادئ المصارف الإسلامية لتعزيز المصادقية.
2. ضرورة اعتماد المصارف للأدوات المالية الإسلامية المتنوعة في التسهيلات الائتمانية المباشرة، وعدم الاقتصار على أدوات محددة ك"مرايجات" و"القرض الحسن".
3. ضرورة التزام مصرف العربية الإسلامي بالاحتفاظ بنسبة كفاية رأس المال لا تقل عن 12% وفقاً لقانون المصارف.
4. على مجلس إدارة مصرف العربية الإسلامي المصادقة السنوية على استراتيجية المخاطر التي يصممها قسم إدارة المخاطر لتعزيز الحوكمة وإدارة المخاطر.
5. على المصرف الوطني الإسلامي الالتزام بالإفصاح الكامل في تقريره السنوي عن اللجان المنبثقة من مجلس الإدارة.
6. التأكيد على استقلالية أعضاء اللجان في المصرف وفق تعليمات البنك المركزي لتعزيز النزاهة والشفافية.

References

- 1- Adams, Jack C. & Evans Robertson ,(2004), Auditing : An International Approach , 5th edition Student ,Canada ,Mc Graw-Hill Ryerson LTD.
- 2- Abbas, F. H., Kareem, A. D., & Abd, W. H. (2020). Audit Compliance and Its Role in Reducing the Manifestations of Administrative and Financial Corruption of Government Institutions (Applied Research in the Federal Office of Financial Supervision). PalArch's Journal of Archaeology of Egypt/Egyptology, 17(7), 16962-16982.
- 3- Al-Husseini, Falah Hassan Adai and Al-Douri, Muaid Abdul Rahman , "Bank Management: A Quantitative and Contemporary Strategic Approach," First Edition, Al-Yazouri Scientific Publishing and Distribution House, Amman, Jordan, 2017.
- 4- Alivan A ArensP& James K. Loebbecke,Auditing an Integrated Approach, Prentice Hall, International, Inc. United State of Aerica,(2017).
- 5- Al-Jawhar, Karima Ali, Al-Baldawi, Shakir Abdul Karim, Mohammad, Ihsan Diyab, and Hammoudi, Ahmed Jassim , "Modern Trends in Auditing and Supervision According to International Standards and Local Legislation," First Edition, Al-Jazeera Printing and Publishing Office, Iraq, 2020
- 6- Al-Mudallal, Saeed Youssef , "The Role of Internal Auditing Function in Controlling Financial and Administrative Performance: An Applied Study on Public Shareholding Companies Listed on the Palestine Stock Exchange," Master's Thesis, Unpublished, Faculty of Commerce, Islamic University of Gaza, Palestine, 2017.
- 7- Al-Omrat, Ahmed Saleh , "Internal Auditing: Theoretical Framework and Behavioral Content," Al-Bashir Publishing and Distribution House, Amman, 2019.
- 8- Al-Saadi, Mohammed Zamil and Al-Saadi, Hakim Mahmoud , "Internal Auditing in Public Companies According to International Auditing Standards," First Edition, Ishtar Academy House (IAG) for Publishing and Distribution, 2019.
- 9- Arens, A. A., Elder, R. J., Beasley, M. S., & Hogan, C. E. (2014). Auditing and assurance services : an integrated approach. Pearson.
- 10- Awad, Amal Mohammed , "Adaptive Selection of Business Risk Measurement and Control Strategies and Its Impact on the Quality of Professional Performance in Auditing," Higher Institute of Management and Technology, City Academy, Egypt, 2016.
- 11- Bonful, H. A., Addo-Lartey, A., Aheto, J. M., Ganle, J. K., Sarfo, B., & Aryeetey, R. (2020). Limiting spread of COVID-19 in Ghana: Compliance audit of selected transportation stations in the Greater Accra region of Ghana. PloS one, 15(9), e0238971
- 12- Cooper ,Robert K. and Deegan M. Pallais,(2004),Are You Ready for New Assurance Services ,Journal of Accountancy: [http ://www.ifac.org](http://www.ifac.org).
- 13- International Organization of Supreme Audit Institutions (INTOSAI), Standard No. 2016 "Compliance Auditing" (ISSAI4000).
- 14- Jum'a, Ahmed Helmy , "Introduction to Modern Auditing and Assurance," Second Book, Safaa Publishing and Distribution House, Second Edition, Amman, 2017.
- 15- Karaja, Ashraf Abdul Halim , "The Extent of Compliance of External Account Auditors with Professional Conduct Rules in Jordan and the Means Encouraging Their Commitment: A Field Study," Ph.D. Thesis, Faculty of Business, Department of Accounting, Arab University of Amman, Amman, Jordan, 2020.
- 16- Kesimli, Iffet , "External Auditing and Quality" Springer Nature Singapore Pte Ltd,2019.
- 17- Muhand Ismail, Ibrahim (2023), Compliance Auditing According to INTOSAI Standards and Its Reflection on the Quality of Audit Reports (Applied Research), Research Submitted to the Council of the Higher Institute for Accounting and Financial Studies, University of Baghdad.



- 18- Mohammed, Abdullah, "Risk-Based Sharia Auditing," Fifth Sharia Auditing Conference, Shura for Sharia Consultancy in cooperation with AAOIFI, Kingdom of Bahrain, 2021.
- 19- Mutchler, Jane F., (2004), "Independence and Objectivity: a framework for research opportunities in internal auditing", The Institute of Internal Auditors Research Foundation, copy right by the IIA, 247 Maitland Avenue, Altamonte Springs, Florida.
- 20- Nazmi, Ihab and Al-Azab, Hayen , "Theoretical Framework of Account Auditing," Third Edition, Dar Wael Publishing, Amman, Jordan, 2020.
- 21- Nour El-Din, Ahmed Qaid , "Accounting Auditing According to International Standards," Al-Jinan Publishing and Distribution House, Amman - Al-Abdali (Jewel of Jerusalem Commercial Complex), First Edition, 2015.
- 22- O'Dwyer. Boynton ; and Owen. Johnson; (2005), modern auditing: assurance service and the integrity of financial reporting ; eighth ; johan wiley and sons ; new York .
- 23- Research Paper on Compliance Auditing During the COVID-19 Pandemic , Professional Standards Committee of the Arab Organization of Supreme Audit Institutions (ARABOSAI), 2020.
- 24- Shelly , Thomas C. :(2006), Investigations Inspections and Audits in the Post-SOX Environment, Nebraska Law Review, USA, vol.86, Issue 1, Article 3.
- 25- Simnett, Roger & Roebuck, Peter & Ho, Hui (2019), " Understanding Assurance Service Reports: A User Perspective" Accounting and Finance, 40(3), 211-232.
- 26- Susriana, D. and Latief, Y. "The Development of Quality Management System in Compliance Audit" the 2nd International Conference on Inclusive Business in the Changing World (ICIB 2019), pages 720-725 Copyright by- Science and Technology Publications," 2020.
- Weber, C.V., (2014), " Auditing And Assurance Service : Understanding The Integrated Audit, Carnegie Mellon University .Pittsburgh , Pennsylvania 15213, U.S.A.
- 27- Weber, C.V., (2014), " Auditing And Assurance Service : Understanding The Integrated Audit, Carnegie Mellon University .Pittsburgh , Pennsylvania 15213, U.S.A.
- 28- Zaroub, Al-Hassan Mahmoud , "Factors Influencing the Use of Statistical Sampling in the Auditing Process: An Analytical Study of the Opinions of External Auditors in the Gaza Strip," Master's Thesis, Islamic University, Faculty of Graduate Studies, Faculty of Commerce, Department of Accounting and Finance, Gaza, 2019.